دليل للنشطاء في المنطقة العربية حول أدوات البنك الدولي المختلفة للإقراض

مايو/ أيار ٢٠٢٤

من إعداد مرية سحنوني

جدول المحتويات

مقدمة 1

أدوات تمويل البنك الدولي ومؤسساته 2

تصنيف المشاريع: تحديد المشاريع عالية المخاطر 3

ما هو تمويل المشاريع الاستثمارية (IPF)؟ 4

ما هو تمويل سياسات التنمية (DPF)؟ 6

ما هو تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR)؟ 8

أين يمكن تقديم الشكاوى بشأن الآثار السلبية لمشاريع البنك الدولي (WBG)؟ 10

عن تحالف آراب ووتش 12

مقدمة

يعتبر البنك الدولي محركًا رئيسيًا للتنمية في المنطقة العربية، حيث تصل قيمة محفظة مشاريعه الجارية إلى حوالي 25.9 مليار دولار أمريكي. صادق البنك الدولي في السنة المالية 2023 على قروض بقيمة إجمالية بلغت 5.2 مليار دولار أمريكي لـ22 مشروعًا منها 4.7 مليار دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) و 561 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، بالإضافة إلى 80 مليون دولار أمريكي كتمويل خاص للمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لماذا يلزمنا دليل؟

تُعدّ محفظة مشاريع البنك الدولي الجارية بمثابة خارطة طريق ترسم ملامح أجندات التنمية في المنطقة العربية وبحجمها الهائل، تعكس هذه المحفظة مدى النفوذ الذي يمتلكه البنك الدولي في رسم مسار التقدم بالمنطقة، حيث يمكن أن تكون تأثيرات مشاريعه إيجابية أو سلبية. إدراكًا لهذا التأثير الهائل، قام تحالف آراب ووتش بإصدار هذا الدليل بهدف تزويد منظمات المجتمع المدني والناشطين بفهم أفضل للأدوات التمويلية الرئيسية التي يستخدمها البنك الدولي لدعم المشاريع، بالإضافة إلى السياسات التي يتعين تنفيذها مع كل أداة إقراض. يُعدّ فهم هذه الآليات والسياسات أمرًا بالغ الأهمية لتمكين الناشطين من تقييم آثار مشاريع البنك الدولي في المنطقة و تحديد أي انتهاكات محتملة لتلك السياسات ومحاسبة البنك الدولي عند حدوثها.

كيفية الاطلاع على المشاريع الممولة من البنك الدولي في بلدك

قد يمثل تحديد ما إذا كان البنك الدولي يمول مشروعًا ما في بلدك تحديًا، حيث لا توجد عادةً لافتات تشير إلى "تمويل البنك الدولي" في موقع المشروع. لكن، يوفر البنك الدولي على موقعه الإلكتروني مستندات المشاريع في كل بلد.

1. **توجه إلى صفحة المشاريع حسب البلد/المنطقة** عبر هذا الرابط للعثور على قائمة المشاريع في بلدك و بمجرد تحديد البلد، سيتم نقلك إلى قائمة المشاريع الكاملة الخاصة به.
2. **تضييق نطاق البحث:** توفر قاعدة البيانات هذه خيارات لتضييق نطاق البحث حسب القطاع والإطار الزمني ونوع التمويل وما إلى ذلك. اضغط على وظيفة "منقي" (filter) لتحديد مشاريع معينة.

أدوات تمويل البنك الدولي ومؤسساته

يستخدم البنك الدولي ثلاث آليات تمويل رئيسية لدعم مشاريع في مختلف القطاعات، والتي سنتعمق فيها لاحقًا، ولكن إليك نظرة عامة سريعة:

1. **تمويل المشاريع الاستثمارية (IPF)**: يشتمل هذا على تقديم قروض لمشاريع محددة.
2. **تمويل سياسات التنمية (DPF):** تهدف هذه القروض إلى مساعدة البلدان على تحسين سياساتها ومؤسساتها.
3. **تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR)**: ترتبط القروض بتحقيق نتائج محددة / مخرجات ضمن برنامج.

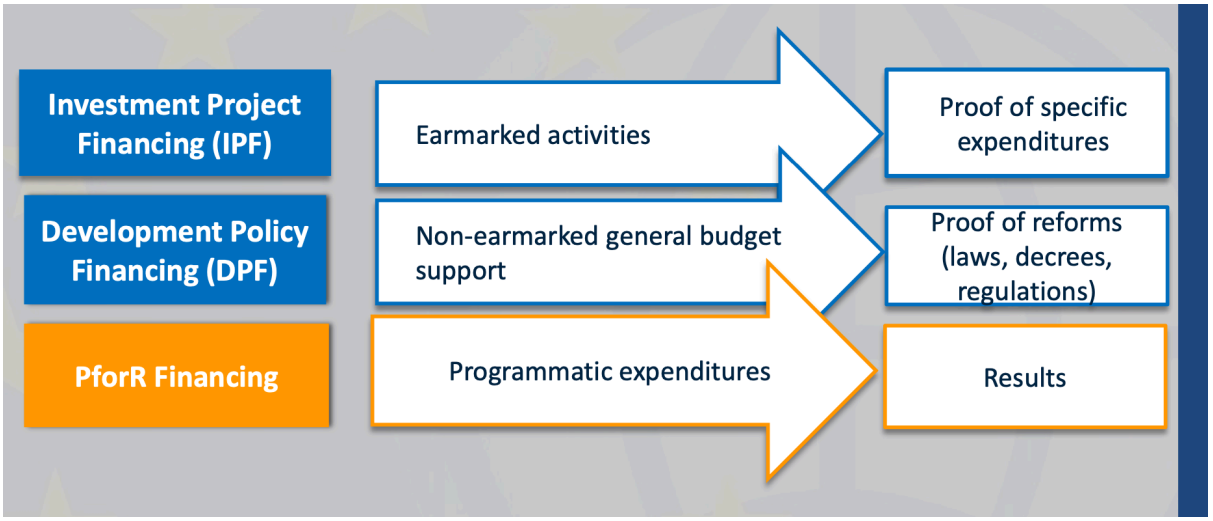

مصدر: https://ec.europa.eu/enrd/sites/default/files/w23_performance-based-rd_liverani.pdf

من يعطي القروض؟

تصدر أدوات التمويل هذه عن مؤسستين ضمن مجموعة البنك الدولي:

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):** يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضًا إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل.
- **المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):** تقدم المؤسسة الدولية للتنمية قروضًا بدون فوائد (تسمى اعتمادات) أو بفائدة منخفضة ومنحًا إلى حكومات أفقر البلدان.

كما يمكن أن يعمل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية كجهة إدارة لصناديق الائتمان التي أنشأها مانحون آخرون.

تصنيف المشاريع: تحديد المشاريع عالية المخاطر

بعد تحديد مشروع ممول من البنك الدولي في بلدك، يُصبح من الضروري فهم مستوى المخاطر المرتبطة به - سواء كان **عالي المخاطر** أو **كبير المخاطر** أو **معتدل المخاطر** أو **منخفض المخاطر** - أو فئته (A, B, C, FI) للمساعدة في تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بالمشروع. **تُعدّ** هذه المعلومات مفيدة للغاية للأبحاث والمراقبة أو لمجرد البقاء على اطلاع بشأن مشاريع التنمية في منطقتك.

فئة المشروع (A, B, C, FI):

يصنف البنك المشاريع إلى إحدى الفئات الأربع، **اعتمادًا على** نوع المشروع وموقعه وحساسيته وحجم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة. فيما يلي تفصيل للفئات:

- **الفئة A: تأثيرات كبيرة:** تمتلك هذه المشاريع القدرة على إحداث تأثيرات بيئية سلبية كبيرة تكون حساسة أو متنوعة أو غير مسبوقة. قد تتجاوز الآثار موقع المشروع وتؤثر على منطقة أوسع.
- **الفئة B: تأثيرات أقل حدة:** قد يكون لهذه المشاريع تأثيرات بيئية واجتماعية، لكنها عادةً أقل حدة من الفئة A. غالبًا ما تكون هذه التأثيرات محلية ويمكن معالجتها من خلال تدابير التخفيف. قد تندرج المشاريع التي تؤثر على الأراضي الرطبة أو الغابات أو الأراضي العشبية وغيرها من الموائل الطبيعية تحت هذه الفئة.
- **الفئة C: تأثيرات ضئيلة أو معدومة:** تصنف المشاريع التي لا يُتوقع لها أي سلبيات بيئية أو اجتماعية أو تكون ضئيلة ضمن الفئة C.
- **الفئة FI: مشاريع الوساطة المالية:** تُطبق هذه الفئة عندما يتم توجيه أموال البنك الدولي من خلال مؤسسة مالية لمشاريع فرعية لها آثار بيئية واجتماعية محتملة.

مستوى المخاطر (عالي، كبير، معتدل، منخفض):

هذا تقييم أوسع يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكلية للمشروع، بما في ذلك عوامل تتجاوز مجرد الآثار البيئية والاجتماعية. يمكن أن تساهم المخاطر المالية والاضطرابات السياسية والمتطلبات التقنية المعقدة في مستوى المخاطر الكلي للمشروع. يصنف البنك جميع المشاريع (بما في ذلك المشاريع التي تشمل مؤسسات الوساطة المالية (FIs)) ضمن إحدى الفئات الأربع: مخاطر عالية، مخاطر كبيرة، مخاطر معتدلة، أو مخاطر منخفضة.

لمزيد من المعلومات حول تصنيف المخاطر، يرجى الرجوع إلى هذه الوثيقة.

ما هو تمويل المشاريع الاستثمارية (IPF)؟

يُعد **تمويل المشاريع الاستثمارية (IPF)** أداة التمويل الأساسية للبنك الدولي، حيث يُستخدم على نطاق واسع في قطاعات مختلفة مثل البنية التحتية والتنمية البشرية والزراعة والإدارة العامة. وهو يدعم مجموعة واسعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الأساسية، سواء البنية التحتية المادية (الطرق والجسور) أو الاجتماعية (برامج التعليم)، من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

تغطي القروض التي يتم صرفها من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية عادةً فترة متوسطة إلى طويلة الأجل، تتراوح عادةً بين 5 إلى 10 سنوات.

إطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي

لضمان حماية الأشخاص والبيئة من أي آثار ضارة محتملة تنتج عن **مشاريعه**، وضع البنك الدولي **إطارًا بيئيًا واجتماعيًا**. ويعمل هذا الإطار من خلال سياسات تحدد المخاطر التي تلحق الضرر بالناس والبيئة، لتجنبها، والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن. يُطلب من الحكومات المقترضة تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية من أجل تأمين تمويل البنك الدولي لهذه المشاريع.

يتكون الإطار البيئي والاجتماعي من **سياسة بيئية واجتماعية** تحدد المتطلبات الإلزامية للبنك فيما يتعلق بالمشروعات التي يساندها من خلال تمويل مشروعات الاستثمار، ومجموعة من **المعايير البيئية والاجتماعية (ESSs)** التي تحدد المتطلبات الإلزامية للمقترضين.

يمكن الاطلاع على **السياسة البيئية والاجتماعية** لتمويل مشروعات الاستثمار هنا، ولفهم أفضل لإطار العمل البيئي والاجتماعي (ESF)، يرجى الرجوع إلى هذا **الدليل** .

يجب أن تلتزم المشاريع التي تحصل على دعم البنك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية (IPF) بعشرة معايير بيئية واجتماعية (ESSs)، تغطي مجالات مثل تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وظروف العمل، وفعالية الموارد ومنع التلوث و إدارته، والصحة والسلامة في المجتمع، وحيازة الأراضي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتراث الثقافي، الوسطاء الماليون (FI)، وإشراك أصحاب المصلحة.

يمكن الاطلاع على المعايير البيئية والاجتماعية العشرة هنا.

في حين تنطبق هذه السياسات على جميع المشاريع التي يدعمها البنك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، فإن الامتثال الكامل غير مضمون. قد تحدث انتهاكات أثناء التنفيذ، وقد تكون آليات المساءلة الحالية غير فعالة في توفير التعويض للمجتمعات المتضررة.

مشروع ممول من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية (IPF): مشروع الاستجابة الطارئة للأمن الغذائي في تونس (P179010)

نظرة عامة: يهدف المشروع إلى ضمان توفير (أ) المدخلات الزراعية للمزارعين لضمان موسم الزراعة القادم واستمرار إنتاج الألبان، و (ب) القمح من أجل ضمان وصول دائم للخبز للأسر الفقيرة ؛ وتعزيز قدرة تونس على الصمود أمام أزمات الغذاء من خلال إرساء الأسس لإصلاح سلسلة قيمة الحبوب. سيدعم المشروع أنشطة تهدف إلى حماية المنتجين والمستهلكين من اضطرابات السوق العالمية على المدى القصير، مع تعزيز قدرة صمود سلسلة قيمة الحبوب للصدمات المتعلقة بالأسعار والإمداد والمناخ على المدى المتوسط.

التمويل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 130 مليون دولار أمريكي

المقترض: وزارة الاقتصاد

الجهاز المنفذ: Office des Céréales

الفئة البيئية: A

ما هو تمويل سياسات التنمية (DPF)؟

أداة الإقراض الثانية التي سنتناولها هي **تمويل سياسات التنمية (DPF)**. **تم تقديمها** في عام 2004، يوفر تمويل سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة للدول النامية على شكل قروض أو منح أو اعتمادات. يساعد هذا التمويل البلدان على معالجة احتياجات التنمية الفورية أو المتوقعة مع تعزيز إصلاحات السياسات. تستهدف عمليات تمويل سياسات التنمية برنامجًا للإجراءات السياسية والمؤسسية، مع أهداف مثل:

- تحسين مناخ الاستثمار لجذب الشركات وخلق فرص العمل.
- تنويع الاقتصاد للحد من الاعتماد على قطاع واحد.
- تعزيز الإدارة المالية العامة
- معالجة الاختناقات لتحسين تقديم الخدمات

على عكس التمويل التقليدي القائم على المشاريع، يتبنى تمويل سياسات التنمية نهجًا شاملًا. بدلاً من التركيز على مشاريع محددة، يهدف تمويل سياسات التنمية إلى دعم سياسات وإصلاحات شاملة تساهم في تنمية البلد على المدى الطويل. يتمتع المقترضون بمرونة أكبر في تخصيص هذه الأموال وفقًا لأولوياتهم، مع مراعاة الالتزام بشروط السياسات المتفق عليها.

قبل المضي قدمًا في تمويل أي بلد عضو من خلال آلية تمويل سياسات التنمية (DPF)، يُجري البنك تقييمًا متعمقًا يشمل جوانب عديدة من الدولة المعنية، وهي:

- الأوضاع الاقتصادية
- هيكل الحوكمة
- إدارة البيئة والموارد الطبيعية
- الأبعاد الاجتماعية والفقر

لا يمنح البنك تمويل سياسات التنمية (DPF) إلا بعد التأكد من امتلاك الدولة العضو لإطار سياسة كلية اقتصادية فعالة. غالبًا ما يتضمن هذا التقييم تعاونًا وثيقًا مع صندوق النقد الدولي (IMF) لتقييم سياسات الدولة المالية والنقدية. يلعب وجود برنامج صندوق النقد الدولي دورًا محوريًا في تحديد مدى جاهزية الدولة للاستفادة من تمويل سياسات التنمية (DPF).

للاطلاع على سياسة البنك التي تحدد مبادئ تمويل سياسات التنمية (DPF)، يرجى الضغط هنا.

ثغرات تمويل سياسات التنمية في معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية

لا تنطبق السياسات البيئية والاجتماعية المعتمدة لتمويل المشاريع الاستثمارية والمعايير البيئية والاجتماعية على العمليات التي يدعمها تمويل سياسات التنمية (DPF). تُحدد الأحكام البيئية والاجتماعية الخاصة ببرنامج DPF من خلال **السياسة التشغيلية وإجراءات البنك (OP/BP 8.60)** ونتيجة لذلك، يفتقر تمويل سياسات التنمية حاليًا إلى إطار شامل لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية بالقدر نفسه الذي يُطبّق على مشاريع الاستثمار. وهذا قد يحد من قدرته على تحديد كافة المخاطر المحتملة.

تلتزم عمليات تمويل سياسات التنمية (DPF) **بالسياسة التشغيلية (OP 8.60.)** تلزم هذه السياسة من البنك تحليل ما إذا كانت سياسات البلدان التي يدعمها برنامج تمويل سياسات التنمية من المحتمل أن يكون لها تأثيرات بيئية واجتماعية كبيرة. ويشمل ذلك تقييم الآثار المحتملة على الغابات والموارد الطبيعية والفقر والفئات الضعيفة. بالنسبة للسياسات التي المتوقع أن يكون لها آثار كبيرة، يتناول البنك استراتيجيات المقترض لتخفيف الآثار السلبية في **وثيقة البرنامج (PD)**، وذلك استنادًا إلى تحليلات بيئية على مستوى البلد أو القطاع.

قيود وشروط تمويل سياسات التنمية (DPF)

غالبًا ما يُقترن تمويل سياسات التنمية (DPF) بتطبيق إجراءات إصلاحية محددة تفرضها الجهات المانحة. تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين الحوكمة أو تحقيق أهداف تنموية أخرى. ومع ذلك، هناك مخاوف بشأن طبيعة هذه الشروط المقيِّدة.

سلطت منظمة مشروع بريتون وودز، وهي منظمة رقابة مدنية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الضوء على عدم التوازن في علاقات القوة بين الدول الدائنة والمقترضة. وتشدد المنظمة على ضرورة اتباع نهج متوازن وتشكك في إمكانية اعتبار الشروط المسبقة المطلوبة للحصول على تمويل سياسات التنمية جهدًا تعاونيا حقيقيا. علاوة على ذلك، توجد مخاوف بشأن تأثير البنك الدولي، بصفته دائنا رئيسيا، على سياسات الدول.

ومن ناحية أخرى، تقدم الشبكة الأوروبية للديون والتنمية (يورودا) وجهة نظر نقدية في تقريرها لعام 2019 بعنوان "شروط معيبة: تأثير شروط البنك الدولي على الدول النامية". تجزم يورودا بأن الشروط المفروضة على تمويل سياسات التنمية يمكن أن تمارس سيطرة مفرطة على السياسات والمؤسسات الاقتصادية للدول المتلقية للمساعدات. ويزعم التقرير أن هذا يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على أفقر الفئات وأكثرها هشاشة، بما في ذلك خفض الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية أو منح امتيازات للشركات الأجنبية على حساب الشركات المحلية.

مشروع ممول من خلال تمويل سياسات التنمية (DPF): تحقيق الصمود والفرص والرخاء لمصر مزدهرة ومتناغمة (P504910)

نظرة عامة: وفقًا لوثيقة معلومات البرنامج، يهدف المشروع إلى تعزيز اقتصاد تنافسي وقوي وصديق للبيئة.

التمويل: 700 مليون دولار أمريكي

المقترض: وزارة المالية المصرية

الجهاز المنفذ: وزارة التعاون الدولي المصرية

المخاطر: تصنيف المخاطر الكلي لهذا المشروع الممول من خلال تمويل سياسات التنمية مرتفع.

ما هو تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR)؟

برنامج **تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR)**، الذي قدمه البنك الدولي في عام 2012، يوفر نهجًا مختلفًا لتمويل التنمية. يعتمد هذا البرنامج على مبدأ صرف الأموال فقط عند تحقيق والتحقق بنجاح من نتائج مُتفق عليها مسبقًا، تُعرف باسم **مؤشرات مرتبطة بالصرف (DLIs)**. يتم تحديد هذه المؤشرات خلال مرحلة إعداد القرض، مما يضمن حصول المقترضين على المدفوعات فقط بعد تحقيق أهداف البرنامج.

يتم استخدام **تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR)** في المبادرات التي تهدف إلى تحسين الإنفاق العام أو تعزيز الأداء من خلال العمليات والمؤسسات الوطنية القائمة، حيث يغطي هذا البرنامج مجالات مختلفة على مستويات إدارية متعددة.

تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات تمويل البرامج وفقاً للنتائج

تخضع عمليات تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR) **لإطار عمل** محدد منصوص عليه في **السياسة التشغيلية وإجراءات البنك OP/BP 9.00** الخاصة بهذا النوع من التمويل. ويعني هذا الإطار استثناء هذه البرامج من **إطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي** لتمويل مشروعات الاستثمار.

يدعم تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR) بشكل فعال تنفيذ البرامج الحكومية، حيث يستفيد من أنظمة الدولة المقترضة نفسها لتنفيذ البرنامج. وتشمل هذه الأنظمة جوانب مثل التخطيط المالي والمشتريات ومكافحة الفساد والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. يقوم البنك الدولي بتقييم أنظمة الإدارة المالية والبيئية/الاجتماعية للبرنامج، ويعمل مع المقترض على تنفيذ أي إجراءات إضافية ضرورية للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة على المجتمعات المتأثرة.

ويتضمن تقييم أنظمة البيئة والمجتمع تحليل مدى إسهام برنامج تمويل البرامج وفقاً للنتائج في تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في تصميم البرنامج، مع تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد وتيسير اتخاذ قرارات مدروسة. (ب) تقليل الآثار السلبية على النظم البيئية والموارد الثقافية. (ج) ضمان سلامة الجمهور والعمال أثناء مراحل البناء والتشغيل والتعرض للمواد الخطرة. (د) إدارة حيازة الأراضي والوصول إلى الموارد بطريقة تقلل من التشريد وتساعد المجتمعات المتضررة على تحسين سبل عيشها. (هـ) ضمان ملاءمة البرامج ثقافيًا والوصول العادل إلى منافع البرنامج، مع إيلاء اهتمام خاص بالشعوب الأصلية والفئات الضعيفة. (و) منع النزاعات الاجتماعية، خاصة في الدول الهشة ومناطق ما بعد الصراع أو الأراضي المتنازع عليها.

يستثني تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR) الأنشطة التي قد تؤدي إلى عواقب بيئية أو اجتماعية جسيمة لا يمكن تداركها (مشاريع الفئة A).

لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى سياسة البنك بشأن تمويل البرامج وفقاً للنتائج المتوفرة هنا.

مشروع ممول من خلال تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR): برنامج أمن وقدرة المياه على الصمود في المغرب (P179192)

نظرة عامة: يهدف برنامج أمن وقدرة المياه على الصمود في المغرب، والذي يتم تمويله من خلال تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR)، إلى تعزيز مؤسسات قطاع المياه وزيادة توفر المياه في مناطق محددة بالمغرب. ويتبنى البرنامج هيكلية تقوم على ثلاثة مجالات للنتائج (RA) توفر حوافز متبادلة التعزيز لإنجاز الأنشطة اللازمة لتحقيق هدف البرنامج التنموي، وهي:

- **مجال النتائج 1 (RA 1):** تعزيز حوكمة قطاع المياه.
- **مجال النتائج 2 (RA 2):** تحسين الاستدامة المالية وكفاءة استخدام المياه.
- **مجال النتائج 3 (RA 3):** تمكين دمج الموارد المائية غير التقليدية.

التمويل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بمبلغ 350.00 مليون دولار أمريكي.

المقترض: المغرب

الجهاز المنفذ: وزارة الداخلية، وزارة التجهيز والماء

المخاطر: تم تصنيف مخاطر البيئة والاجتماعية بأنها عالية.

رغم أن هدف هذه المشاريع هو خدمة المجتمعات المحلية، إلا أنه من المحتمل أن تسير الأمور بشكل خاطئ، وقد تتضرر المجتمعات أحيانًا مما يُسمى بـ "مشروع تنمية".

يعد فهم آليات تمويل المشاريع والسياسات التي تحكمها أمرا بالغ الأهمية لمساءلة البنك. تتيح هذه المعلومات، إمكانية تحديد الانتهاكات المحتملة التي قد تؤثر سلبًا على البيئة والمجتمعات. وفي مثل هذه الحالات، يحق للمجتمعات المتضررة تقديم شكوى.

أين يمكن تقديم الشكاوى بشأن الآثار السلبية لمشاريع البنك الدولي (WBG)؟

يمكن للأفراد أو المجتمعات المتضررة من مشاريع تمولها مجموعة البنك الدولي (WBG) التعبير عن مخاوفهم ورفع شكاويهم حول التأثيرات السلبية المحتملة من خلال ثلاث قنوات:

- **آلية معالجة المظالم (GRM):** توجه الشكاوى مباشرة إلى الجهة المنفذة للمشروع.
- **خدمة معالجة المظالم (GRS):** تتيح تقديم الشكاوى مباشرة إلى إدارة البنك الدولي
- **لجنة التفتيش:** تعمل بشكل مستقل عن البنك الدولي.

آلية معالجة المظالم (GRM)

تعد آلية معالجة المظالم نظامًا محليًا يتيح للمجتمعات المتضررة تقديم شكاوى حول مشروع ما إلى الجهة المستثمرة أو الوكالة المنفذة للمشروع، والسعي لإنصاف أي آثار سلبية ناتجة عن أنشطة المشروع. إذا لم يقتنع أصحاب الشكاوى بالحلول التي تقدمها الوكالة المنفذة، أو لم يشعروا بالثقة في معالجة قضاياهم بشكل عادل، فيجب أن توفر آلية معالجة المظالم (GRM) خيار اللجوء إلى هيئة مستقلة وموثوقة لإيجاد حل مقبول للطرفين.

خدمة معالجة المظالم (GRS)

تعد خدمة معالجة المظالم (GRS) منصة لتقديم الشكاوى مباشرة إلى إدارة البنك الدولي إذا كان الأفراد يعتقدون أن مشروعًا يدعمه البنك الدولي قد تسبب أو من المحتمل أن يتسبب في آثار ضارة عليهم أو على مجتمعهم أو على بيئتهم.

من يحق له تقديم شكوى إلى خدمة معالجة المظالم (GRS)؟

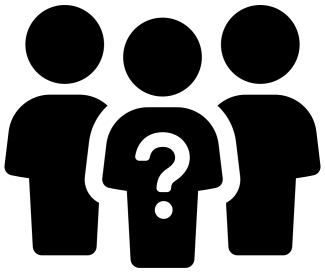

يحق للجهات التالية تقديم شكوى إلى خدمة معالجة الشكاوى التابعة للبنك الدولي:

- **الأفراد والمجتمعات المتضررة بشكل مباشر** من مشروع ممول من البنك الدولي، سواء كان المشروع قيد التنفيذ أو التجهيز أو مُغلقًا لمدة تقل عن 15 شهرًا (لضمان قبول الشكوى).
- **الممثلون المفوضون** الذين يتصرفون نيابة عن المتضررين.

لمعرفة كيفية تقديم شكوى، يمكنك الرجوع إلى هذا الرابط: هنا.

هيئة التفتيش

تُعدّ هيئة التفتيش آلية شكاوى مستقلة للأفراد والمجتمعات الذين يعتقدون أنهم تأثّروا أو من المحتمل أن يتأثّروا سلبًا بسبب أحد المشاريع الممولة من البنك الدولي. تعمل هيئة التفتيش كهيئة غير قضائية، تجري تقييمات مستقلة. حيث تقيم اللجنة مدى التزام إدارة البنك بالسياسات والإجراءات التشغيلية للبنك الدولي، والتي تشمل الضمانات البيئية والاجتماعية والإطار البيئي والاجتماعي.

عند تقديم شكوى باستخدام هذه الآلية، فإنها تؤدي إلى أحد مسارين: إما حل النزاع إذا اتفق الطرفان (المشتكي والمقترض) بحسن نية على المضي فيه، أو مراجعة الامتثال للتحقق مما إذا كانت إدارة البنك قد اتبعت سياساتها بشكل صحيح بالفعل.

من يحق له تقديم شكوى إلى هيئة التفتيش؟

- مجموعتان من شخصين أو أكثر في بلد المشروع يعتقدون أن حقوقهم أو مصالحهم قد تأثرت سلبًا أو من المحتمل أن تتأثر بسبب انتهاكات البنك للسياسات.
- الممثلون المحليون الذين يتصرفون نيابة عن الأشخاص المتضررين.
- في حالات استثنائية، ممثل أجنبي يتصرف كوكيل للأشخاص المتضررين سلبًا.

كيفية تقديم شكوى

يمكن تنزيل نموذج الشكوى من هنا، ولمزيد من المعلومات، يمكنك الرجوع إلى هذا الموقع الإلكتروني.

عن تحالف آراب ووتش

تحالف آراب ووتش هو تحالف إقليمي تأسس عام 2018، يضم منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي. نسعى في المقام الأول إلى رصد ومراقبة سياسات وبرامج ومشاريع المؤسسات المالية الكبرى في المنطقة، والعمل على التأثير فيها بهدف تحقيق لضمان تحقيق تنمية شاملة، تشاركية، عادلة، ومستدامة.

بإمكانكم التواصل معنا في حال كان لديكم أي أسئلة أو احتجتم إلى مساعدة المجتمعات المتضررة من مشاريع البنك الدولي.

https://arabwatchcoalition.org/ar/arab-watch-coalition-home-العربية/	info@arabwatchcoalition.org	@AWC_MENA